ALmanara Scientific Journal
Faculty of Arts and Sciences in Qaminis,University of Benghazi
ISSUE Decsmber Nine 2025

دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث بلدية اجدابيا أنموذجاً

د. الشريف مهدي عطية بوحديدة [1]، د. نجوى ماضي السعداوي العقوري [2]

1- أستاذ مساعد- قسم علم الاجتماع - جامعة اجدابيا.

2- مستشار وخبير مالي – بمجلس النواب الليبي.

DOI: https://doi.org/10.37376/asj.vi9

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بالاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام أسلوب المسح الشامل لموظفي المجلس البلدي اجدابيا والبالغ عددهم (54) موظفاً وموظفة، وذلك بتطبيق أداة استمارة الاستبيان الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة قدت مثل في أنها: علم وفن القضاء على جانب كبير من عدم التأكد والمخاطرة بما يتيح لإدارة المؤسسة إمكانية السيطرة والتحكم في مصير هذه المؤسسة وقدراتها، أيضاً بينت الدراسة أن أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي، قد تمثلت في: اللاجئين والنازحين. مظالم الجماعات. هروب الكفاءات البشرية وتزيف العقول. تدهور الخدمات العامة. الأجهزة الأمنية. الضغوطات الديمقرافية. تشرذم النخب وتناحره. تأكل شرعية الدولة. التنمية الاقتصادية غير المتكافئة. أيضاً أوضحت الدراسة أن دور المجالس البلدية الليبية كان بدرجة إيجابية متوسطة في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، يتضح من الجدول (5) أن دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد تمثل في عدة أدوار رئيسية التي تنص على التواصل مع المجتمع المحلي. تنظيم عمليات الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية المختلفة. تدريب فرق الطوارئ. تأمين مراكز الإيواء. وضع الخطط المسبقة لإدارة الأزمات والكوارث. إعادة التأهيل الإعمار. ضمان استدامة البنية التحتية،كما بينت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع ـ العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ سنوات الخبرة ـ المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المحلي، الأزمة، الكارثة، إدارة الأزمات والكوارث، المجلس البلدي اجدابيا.

Copyright©2024 University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens

Abstract:

This study aimed to highlight the role of Libyan municipal councils in managing and responding to crises and disasters. To achieve this, the researchers adopted a descriptive approach and used a comprehensive survey of (54) employees of the Ajdabiya Municipal Council, employing an electronic questionnaire. The study concluded that the concept of crisis and disaster management, from the perspective of the sample group, was defined as: the science and art of eliminating a significant degree of uncertainty and risk, thus enabling the management of the institution to control its fate and capabilities. The study also indicated that the most significant crises and disasters experienced by municipalities in Libyan society included: refugees and internally displaced persons; grievances of groups; brain drain and the falsification of knowledge; the deterioration of public services; security apparatus issues; demographic pressures; fragmentation and infighting among elites; the erosion of state legitimacy; and uneven economic development. The study also indicated that the role of Libyan municipal councils in managing and responding to crises and disasters was moderately positive. Table (5) shows that, from the perspective of the sample, the role of Libyan municipal councils in managing and responding to crises and disasters was represented in several key roles, including: communicating with the local community; organizing communication and coordination between various stakeholders; training emergency teams; securing shelters; developing proactive plans for crisis and disaster management; reconstruction and rehabilitation; and ensuring the sustainability of infrastructure. The study also revealed statistically significant differences at the 0.05 level in the overall score based on the variables of gender, age, marital status, years of experience, and educational qualification on the scale measuring the role of Libyan municipal councils in managing and responding to crises and disasters.

Keywords: ***Local community, crisis, disaster, crisis and disaster management, Ajdabiya Municipal Council.***

المقدمة

تتسم البلديات في ليبيا بقربها من المجتمع المحلي والانخراط به على كافة المستويات حيث أن كل ما يؤثر على المجتمع فإن للبلدية دوراً في التعامل معه، وبما أن الأز مات والكوارث في ازدياد مستمر نتيجة لوجود عدة عوامل منها البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، فإن للبلدية دوراً أساسياً وحيوياً وخط دفاع لا بد منه لمواجهة الازمات والكوارث والأحداث الطارئة، والتي أن حدثت ستؤثر سلباً على المجتمع أو الممتلكات العامة والخاصة أو جميعها، وبذلك فقد جاء موضوع هذه الدراسة حول دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث في ثلاثة مباحث رئيسية تمثل المبحث الأول في الإطار العام للدراسة، بينما تمثل المبحث الثاني في الإجراءات المنهجية، في حيت تمثل المبحث الثالث والأخير في مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات، وذلك وفق الاتي:

المبحث الأول- الإطار العام للدراسة:

يهتم هذا المبحث من الدراسة بالإطار العام لها، وذلك من خلال تحديد عدة خطوات رئيسية تم إتباعها تمثلت في تحديد مشكلة الدراسة، وأهميتها وأهدافها، التعريف بأهم المفاهيم المستخدمة فيها، وأخيراً عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع الحالي بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك على النحو الآتي:

1. مشكلة الدراسة

من المعروف أن المجالس البلدية في ليبيا تتسم بقربها من المجتمع المحلي والانخراط به على كافة المستويات والاصعدة حيث أن كل ما يؤثر على المجتمع المجلي فإن للبلدية دوراً بارزاً في التعامل معه، وبما أن الأزمات والكوارث في ازدياد مستمر نتيجة لوجود العديد من العوامل المسببة لها سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو الاجتماعية أو البيئية وغيرها فإن للمجالس البلدية دوراً بارزاً وفعالاً وخط دفاع لا بد منه لمواجهة هذه الأزمات والكوارث والأحداث الطارئة التي أن حدثت سوف تؤثر سلباً على المجتمع أو الممتلكات العامة والخاصة أو جميعها، كما هو معلوم لدينا بأن دور المجالس البلدية لا بد يكون ضمن كاملة تتكون من الجهات ذات العلاقة على سبيل المثال منها هيئة الدفاع المدني والحرس البلدي ومديرية الأمن وغيرها، لذا فقد تحدد موضوع هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل العام والذي مفاده: ما دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث؟ وأنبثق من هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية الآتية:

س1. ما هو مفهوم إدارة الأزمات والكوارث؟

س2. ما هي أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي؟

س3. ما هو دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث؟

س4. هل الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث؟

س5. ما الصعوبات التي تواجهه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث؟

س6. هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . التخصص . سنوات الخبرة) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

2.1.تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوع دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث الذي يشكل محوراً هاماً بالنسبة لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة إدارة الازمات والكوارث.

2.2. تسلط الدراسة الضوء على تلبية حاجات المجتمع المحلي بالطريقة التي تضمن تعزيز قدرة البلديات على التحضير والتصدي للأزمات والكوارث والذي يُعد ذلك بحثاً في إدارة الازمات والكوارث في المجالس البلدية أمراً حيوياً لتعزيز قدرة البلديات في التعامل مع الازمات والكوارث.

2.3. تقدم للباحثين والمهتمين بالبحوث العلمية في مجال إدارة الأزمات والكوارث بشكل عام ودور المجالس البلدية في إدارة الازمات والكوارث على وجه الخصوص معرفة جديدة عن كيفية الاستفادة من الموارد البيئية والبشرية في الحفاظ على المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً.

2.4. تبدو أهمية هذا الموضوع في كونه قد يفيد في إبراز تحسين السلامة وحماية المجتمع، بحيث يُسهم في تطوير استراتيجيات وخطط لتحسين السلامة وحماية المجتمع في حالة وقوع أزمة أو كارثة، ويحدد الأدوار والمسؤوليات المطلوبة للتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية اللازمة وتقديم الدعم والمساعدة للمجتمع المتأثر.

3. أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

-الهدف العام:

تهدف هذه الدراسة لمحاولة تسليط الضوء على دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

-الأهداف الفرعية:

3.1. التعرف على المقصود بمفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3.2. معرفة دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

3.3. تحديد أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي.

3.4. رصد أهم الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث.

3.5. معرفة الصعوبات التي تواجهه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

التعرف على مدى وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع. العمر. الحالة الاجتماعية. سنوات الخبرة. المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة.

4. مفاهيم الدراسة:

يمكننا تحديد أهم المفاهيم وفق الآتي:

4.1 المجتمع المحلي:

يقصد بهذا المفهوم بأنه «جزء من المجتمع الوطني أو القومي يضم مجموعة من الأفراد في منطقة

جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي او تنظيم سياسي، وتجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية.»(عمران، 2003: 10).

يقصد بهذا المفهوم إجرائياً جمع إنساني تقوم بين أعضائه روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويشغل منطقة جغرافية محددة ويستمر خلال الزمن عن طريق ثقافية مشتركة تمكن الأفراد من تطوير أنساق محددة للاتصال والإجماع فيما بينهم كما تيسر لهم سبل التفاعل وتنظيم أوجه نشاطاتهم اليومية.

4.2. الأزمة

يقصد بهذا المفهوم حصول حدث أو عدة أحداث مفاجئة وغير متوقعة تتسبب في اضطراب يصعب التحكم فيه والسيطرة عليه ويحتاج إلى استجابة سريعة للتعامل مع التهديدات التي قد تتسبب في توقف الأعمال أو تهديد إنجاز الأهداف المرجوة أو اختلالها على أقل تقدير. (نافع، 2017: 8).

4.3. الكارثة:

يقصد بهذا المفهوم حدث تسبب في إزهاق الأرواح ودمار كبير في الممتلكات والبنية التحتية ويكون ناتج عن أحداث طبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات وغيرها، أو ناتج عن أحداث بشرية مثل الحروب وافتعال الحرائق وإلى ما هنالك. (عليمات، 2024: 182).

4.4. إدارة الأزمات والكوارث:

يقصد بهذا المفهوم مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمات والكوارث. (جاد الله، 2010: 36)

4.5. المجلس البلدي اجدابيا:

يقصد بها المفهوم إجرائياً تلك الوحدة أو الهيئة الإدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الليبي، بل هي جهاز او الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتضم البلدية مجموعة سكنية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب القانون.

4.6. التعريف الإجرائي للمقياس:

هو الدرجة التي يتحصل عليها المبحوث في مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث

5. الدراسات السابقة:

نقوم هنا بعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، وذلك وفق الآتي:

5.1. دراسة هزاع حسن عليمات، (2024):

بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم إدارة الأزمات والكوارث مع التركيز على دور البلديات في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الكوادر البلدية والجهات الأمنية والحكومية والمجتمع المحلي، واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي والمنهج الوصفي في الدراسة، تأتي هذه الدراسة نظراً لأهمية

الأزمات والكوارث وتأثيراتها السلبية الخطيرة التي غالباً ما تكون طويلة الأمد ويصعب ت تفاديها أو معالجتها بشكل كامل، وتناولت الدراسة بتوضيح مفهومي الأزمة والكارثة، مع استعراض أمثلة واقعية عايشها المجتمع الأردني، كما تم عرض أسس تصنيف أنواع الأزمات بشكل مختصر، نطراً لتعدد المراجع التي تناولت هذا الموضوع بتفصيل، ثم تطرقت الدراسة إلى مراحل تطور الازمات وأهمية كل مرحلة في إطار الكارثة، كما تناولت الدراسة دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث، مسلطاً الضوء على ضرورة التنسيق مع الجاهات المعنية لضمان تركيز وتوحيد الجهود خلال خطط واستراتيجيات معدة مسبقاً، وقد تم تفصيل دور نظام الإنذار المبكر وأهميته في تعزيز الاستجابة السريعة والفعالة. (عليمات، 2024)

5.2. دراسة زيد فرحان منور المساعيد، (2024):

بعنوان إدارة الازمات والكوارث في البلديات دور الإداريين وفعالية الاستجابة، هدفت الدراسة إلى للوقوف على فهم أفضل لدور الإداريين في إدارة الازمات والكوارث في البلديات، واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي والمنهج الوصفي في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإداريون يلعبون دوراً حاسماً في إدارة الأزمات والكوارث في البلديات، حيث يتولون مهام التحضير والتنسيق والتنفيذ للتعامل مع الأزمات والكوارث، أيضاً كشفت الدراسة إلى أن فعالية استجابة الإداريين تؤثر على أداء البلديات في مواجهة التحديات وتقليل الأضرار وتحقيق التعافي السريع، كما بينت الدراسة أن قدرة الإداريين تساهم على بناء شبكات تعاونية قوية مع الجهات المعنية في تحقيق استجابة فعالة ومنسقة للأزمات والكوارث. (المساعيد، 2024).

5.3. دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025):

بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، هدفت البحث الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الأزمات والكوارث البيئية غير التقليدية، والكشف عن العوامل التي تساعد المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمات والكوارث البيئية بكفاءة وفعالية. ونظراً لطبيعة الهدف الرئيس من الدراسة، وهو التعرف دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الأزمات والكوارث البيئية غير التقليدية؛ فقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب المنهجية في مثل هذه النوعية للبحوث، واعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك من خلال تطبيق أداة الاستبيان على عينة من العسكريين، والمسؤولين عن مواجهة الأزمات والكوارث غير التقليدية، واعتمد على عينة عددها 150 مفردة، تنوعت بين الذكور والإناث، كما أنها شملت الفئات العمرية المختلفة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهما: جاءت العبارات الآتية في المرتبة الأولى بالنسبة لدور المؤسسات العسكرية في مواجهة الأزمات والكوارث، اهتمام المؤسسة العسكرية بالمهارات القيادية الإبداعية التي تجاوز الحدود التقليدية للإدارة، وحث المؤسسة العسكرية على بث روح الولاء والانتماء في المواطنين لمساندتهم عند حدوث الأزمات والكوارث، واعتماد المؤسسة العسكرية على أسلوب الإدارة الحديثة والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات، و مساهمة المؤسسة العسكرية في تنسيق الجهود الحكومية والأهلية أثناء مواجهة الأزمات والكوارث (بن سنوسي، 2025)

5.4. دراسة فاطمة علي خليل، طه محمد والي، (2023):

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض التجارب الناجحة في إدارة الأزمات الصحية، وتقييم مدى الاستفادة منها في الحالة الليبية، كذلك التعرف على مدى امكانية وقدرة المجلس البلدي زليتن على إدارة الأزمات التي يمكن أن تحدث عموما وأزمة كورونا خصوصاً؛ وهي تحاول أن تبحث في إشكالية مدى قدرة إدارة المجلس البلدي زليتن على إدارة ازمة جائحة كورونا بكفاءة وفاعلية، مستخدم في ذلك المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة. أما عن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة فهي أن لجنة الازمات في بلدية زليتن لم تكن مستعدة استعدادًا كاملا لمجابهة فايروس كورونا. وبذلك نوصي بضرورة وضع قانون خاص ينظم إدارة الأزمات في الدولة الليبية وإنشاء هيئة أو وزارة خاصة بالأزمات ضمن وزارات الحكومة الليبية، وبأن تقوم بلدية زليتن بالعمل على إنشاء مركز إدارة الطوارئ والأزمات في البلدية. (خليل، والي، 2023)

6.. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن أغلب هذه الدراسات ركزت في تناولها لموضوع دور إدارة المجالس البلدية في إدارة الأزمات والكوارث له وهو ما يؤكد اهتمامات موضوع الدراسة الحالية، وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في إعداد مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، وخلصت إلى مجموعة من النتائج بعضها وافق الدراسات السابقة والبعض الآخر خالفا، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، كما تميزت باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة من العاملين بالمجلس البلدي اجدابيا، كما اختلفت على أغلب الدراسات السابقة والتي اعتمدت على البحث المكتبي في حين الدراسة الحالية جاءت دراسة ميدانية على عينة من موظفي المجلس البلدي اجدابيا وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية.

المبحث الثاني- الإجراءات المنهجية:

تمثل هذا المبحث من الدراسة في إتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية والخطوات تمثلت في:

1. نوع الدراسة:

أن نوع الدراسة هي من الدراسات الوصفية التي تعتمد على وصف المجتمع كما هو عليه للوصول إلى نتائج واقعية.

2. منهج وأسلوب الدراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وتفسير بيانات هذه الدراسة، وأسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة.

3. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في أربعة حدود رئيسية وهي:

3.1 الحدود الموضوعية: تتمثل في موضوع الدراسة دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

3.2 الحدود البشرية: تتمثل في مجموعة الاشخاص الذين تم جمع البيانات منهم في هذه الدراسة وهم كافة الأفراد

من العاملين بالمجلس البلدي اجدابيا.

3.3. الحدود الجغرافية: تمثلت في المكان الذي أجري فيه الباحث الدراسة وهو مدينة اجدابيا.

3.4. الحدود الزمنية: وتمثلت في الفترة التي أجري فيها الباحث وكانت في ثلاثة مراحل وهي:

3.4.1 . المرحلة التحضيرية: وتمثلت في اختيار موضوع البحث وتحديد أهميته وأهدافه ومفاهيمه ومتغيراته واستعراض الدراسات السابقة والتوجه النظري للدراسة والاجراءات المنهجية حتى إعداد أداة جمع البيانات وكانت من الفترة (24. 06 .2025م) إلى الفترة (09. 08 .2025م).

3.4.2. المرحلة الميدانية: وتمثلت في الفترة التي جمعت فيها البيانات من المبحوثين وهي الفترة من (10. 08 .2025م) إلى (18. 08 .2025م).

3.4.3. المرحلة النهائية: وتمثلت في تصنيف وتبويب البيانات وتفريغها وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات وهي الفترة من (19. 08 .2025م) إلى (04. 09 .2025م).

4. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمجلس البلدي اجدابيا، والبالغ عددهن (7474) امرأة عاملة (مكتب التوثيق والمعلومات قطاع التربية والتعليم اجدابيا).

5. أداة جمع البيانات:

أستخدم الباحث في هذه الدراسة بالاعتماد على استمارة الاستبيان على العاملين بمجلس البلدي اجدابيا، وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

5.1. وصف الأداة:

قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان الإلكتروني لموضوع الدراسة وتكونت في صورتها الأولية من (44) سؤالاً.

5.2. خطوات بناء أداة جمع البيانات:

يمكن عرض خطوات بناء أداة جمع البيانات وفق الاتي:

5.2.1 . أعد الباحثان أداة خاصة بالدراسة وحاول أن تكون العبارات المصاغة فيها محددة ومتوائمة مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السابقة، وتمثل: دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية.

5.2.2. تم عرض أداة جمع البيانات على نخبة من المتخصصين وذوي الخبرة في ميدان علم الاجتماع والتربية وعلم النفس بكلية الآداب جامعة اجدابيا، حيث بلغ عددهم (5) محكمين، وبعد عملية التحكيم وفق لجنة التحكيم تم حذف (16) فقرة وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات تم صياغة استمارة الاستبيان الإلكتروني بصياغتها النهائية لتصبح (5) أسئلة أولية و(24) سؤالاً للبيانات حول دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

5.3. صدق الأداة:

قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان الإلكتروني على نخبة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجال علم الاجتماع

والتربية وعلم النفس، وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات على جميع فقراتها وذلك من حيث الحذف والتعديل والإضافة في الفقرات، وتم تعديل هذه الفقرات بناءً على ما أتفق عليه أكثر من (88 %) من المحكمين.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (SPSS)، وقد تم استعراض نتائج الدراسة باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية، وقد تم استخدام الانحراف الربيعي والمتوسط الحسابي ومعامل ألفا كرو نباخ لتحليل بعض المتغيرات مثل (العمر. الحالة الاجتماعية. المؤهل العلمي. عدد سنوات الخبرة. وحساب صدق وثبات أداة جمع البيانات).

المبحث الثالث- عرض النتائج والتوصيات:

يهتم هذا المبحث من الدراسة بمناقشة تساؤلات الدراسة، عرض نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، وذلك وفق الاتي:

أولاً: مناقشة تساؤلات الدراسة:

ويختص هذا الجزء من المبحث الثالث بمناقشة تساؤلات الدراسة التي سعت الدراسة للإجابة عنها، وذلك وفق الاتي:

1. البيانات الأولية:

والتي تمثلت في الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة. يمكن تحديد هذه البيانات من خلال عرض تحليل البيانات الأولية وفق الجدول رقم (1) كالآتي:

البيانات الأولية	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	المجموع
النوع	ذكر	36	66.66%	54 100%
	انثي	18	33.33%	
العمر	أقل من 30 سنة	19	35.19%	54 100%
	30 سنة. 40 سنة	24	44.44%	
	ما فوق40 سنة	11	20.37%	
الحالة الاجتماعية	أعزب	21	38.89%	54 100%
	متزوج	33	61.11%	
المؤهل العلمي	متوسط	17	31.48%	54 100%
	عالي	37	68.52%	
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	% 24.07	54 100%
	من 10-5سنوات	31	57.41%	
	أكثر من 10سنوات	10	18.52%	

ملاحظة: التعليق على هذا الجدول وفق النسب الاعلى.

يتضح من الجدول السابقة والذي يبين الخصائص العامة للمبحوثين والمتمثلة في متغيرات (النوع. العمر. الحالة الاجتماعية. المؤهل العلمي. سنوات الخبرة)، حيث سجلت نسبة فئة الذكور الأكثر 66.66%، بينما جاءت فئة الاناث لتسجل 33.33%، ويرجع سبب ذلك لاعتماد المجلس البلدي على الذكور في الوظيفة بهذا القطاع

الخدمة دون الاناث لرغبتهن في وظائف أخرى كالتعليم أو التمريض وغيرها دون هذه الوظيفة الإدارية بالمجلس البلدي أو قد يرجع لأسباب أخرى، الفئة العمرية (30 سنة . 40 سنة) الأكثر بنسبة 44.44%، تليها الفئة العمرية (35.19%) بنسبة 35.19%، في حين سجلت الفئة العمرية (ما فوق40 سنة) والأقل بنسبة 20.37%، وهذه النتيجة تؤكد اعتماد المجلس البلدي على الفئة العمرية (40 سنة . 50 سنة) قد يرجع سبب ذلك أن هؤلاء الموظفين هم أساس من موظفين سابقين في اللجنة الشعبية للمدينة كذلك أنهم تدرجوا في المجلس البلدي منذ تكوينه خلال عام 2011 ولا زال يزاولون هذه الوظيفة بمجلس البلدي منذ سنوات، بينما سجل متغير الحالة الاجتماعية للمبحوثين فئة المتزوجين الأكثر حيث بلغت نسبتهم 61.11%، يليها سجلت نسبة فئة الأعزب حيث سجلت 38.89%، في حين جاء متغير المؤهل العلمي ليسجل نسبة المبحوثين الذين يحملون المؤهل العلمي (العالي) الجامعي والمعهد العالي قد بلغت 68.52%، تليها نسبة المبحوثين الذين يحملون المؤهل العلمي (المتوسط) قد بلغت 31.84%، وهذه النتيجة يؤكد اعتماد المجلس البلدي على أصحاب المؤهلات العُليا كما يرجع نتيجة ذلك لوجود الجامعة والمعاهد العُليا التي تم تكن موجودة خلال سنوات سابقة واعتماد قطاع التعليم على المؤهلات العلمية المتوسطة في الغالب على العكس من اليوم أيضاً كان لوجود أكاديمية الدراسات العُليا سبباً في استكمال الدراسة، بينما سجل متغير سنوات الخبرة لفئة المبحوثين الذين خبرتهم العملية (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) الأكثر بين النسب الأخرى حيث بلغت57.41%، تليها نسبة المبحوثين الذين سنوات الخبرة لديهم في العمل الإداري بالمجلس البلدي (أقل من 5سنوات) بلغت 24.07 %من اجمالي المبحوثين، وأخيراً سجلت أقل نسبة لسنوات الخبرة للمبحوثين الفئة (أكثر من 10 سنوات) حيث بلغت18.52% من إجمالي المبحوثين، وقد يرجع ذلك لحداثة المجلس البلدية التي كانت غير موجودة في العهد السابق وجاءت تحت مسمي لجان الشعبية، أيضاً حداثة الموظفين لهذا الجسم الجديد بين المدن الليبية خلال العشر سنوات الماضية.

2 . **مناقشة التساؤل الأول:** ما مفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات مفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة، وهي في جدول (2):

جدول (2) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي مفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظرلدي أفراد عينة الدراسة(N=54)

ت	مفهوم إدارة الأزمات والكوارث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الاحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها.	3.97	0.924	3	مرتفع
2	عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المؤسسة او المنظمة او الشركة، وربحيتها أو بقاؤها في السوق.	3.93	0.943	4	مرتفع
3	القدرة على إدارة المؤسسة أو المنظمة أو الشركة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة.	3.81	0.893	5	مرتفع
4	التخطيط من أجل الاستجابة لمواقف الأزمة بقصد احتواؤه والحد من الخطر الجسدي والعاطفي لهذا الموقف.	3.54	1.134	6	متوسط
5	علم وفن القضاء على جانب كبير من عدم التأكد والمخاطرة بما يتيح لإدارة المؤسسة إمكانية السيطرة والتحكم في مصير هذه المؤسسة وقدراتها.	4.18	1.934	2	مرتفع
6	جميع الإجابات السابقة	4.31	0.857	1	مرتفع
.	الدرجة الكلية	3.957	1.114	.	مرتفع

ملاحظة: التعليق على هذا الجدول وفق الرتبة ومستوي الأهمية من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

يتضح من الجدول (2) أن المتوسط العام لمفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد بلغ (3.957) بانحراف معياري (1.114)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت الفقرة (6) المرتبة الأولي والتي تنص على جميع الإجابات السابقة التي تمثل في الإجابات الاخرى. بمتوسط حسابي (4.31) بانحراف معياري (0.857) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، تليها جاء في المرتبة الثانية الفقرة (5) والتي تنص على علم وفن القضاء على جانب كبير من عدم التأكد والمخاطرة بما يتيح لإدارة المؤسسة إمكانية السيطرة والتحكم في مصير هذه المؤسسة وقدراتها. بمتوسط حسابي (4.18) بانحراف معياري (1.934) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفقرة (1) والتي تنص على فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الاحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها. بمتوسط حسابي (3.97) بانحراف معياري (0.924) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد سجلت المرتبة الرابعة الفقرة (2) والتي

تنص على عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المؤسسة او المنظمة او الشركة، وربحيتها أو بقاؤها في السوق. بمتوسط حسابي (3.93) بانحراف معياري (0.943) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، بينما في المرتبة الخامسة الفقرة (3) والتي تنص على القدرة على إدارة المؤسسة أو المنظمة أو الشركة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة. بمتوسط حسابي (3.81) بانحراف معياري (0.893) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذا وقد سجلت في المرتبة السادسة والاخيرة الفقرة (4) والتي تنص على التخطيط من أجل الاستجابة لمواقف الأزمة بقصد احتواؤه والحد من الخطر الجسدي والعاطفي لهذا الموقف. بمتوسط حسابي (3.54) بانحراف معياري (1.134) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة، هذه النتيجة تؤكد عليها دراسة زيد فرحان منور المساعيد، (2024): بعنوان إدارة الازمات والكوارث في البلديات دور الإداريين وفعالية الاستجابة، دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، دراسة هزاع حسن عليمات، (2024): بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

3. **مناقشة التساؤل الثاني:** ما أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة، وهي في جدول (3):

جدول (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة(N=54)

ت	أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	اللاجئين والنازحين: النزوح والنزوح الداخلي، ونسبة اللاجئين إلى السكان، مخيمات اللاجئين والنازحين، والامراض الناتجة عن النزوح واللجوء، والقدرة على استيعاب اللاجئين.	3.91	0.946	1	مرتفع
2	الضغوطات الديمقرافية: المتمثلة في ندرة المياه، الكوارث الطبيعية. الامراض، سوء التغذية، تضخم الشباب، البطالة، تلوث البيئة، النمو السكاني.	3.51	1.133	6	متوسط
3	مظالم الجماعات: مؤشرات زيادة التوتر والعنف بين الجماعات، مما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويزيد من احتمال العنف المرتبط بمؤشرات التمييز، انعدام القوة، العنف الطائفي، والديني والاجتماعي.	3.80	0.891	2	مرتفع
4	هروب الكفاءات البشرية وتزيف العقول: مؤشرات انتقال الكفاءات والعناصر الأكثر قدرة بشكل يضعف رأس المال البشري للدولة، والتي تظهر من خلال المؤشرات: نسبة الهجرة إلى السكان وهجرة المتعلمين ورأس المال البشري.	3.71	0.913	3	مرتفع
5	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة: الفروق في مخصصات التنمية على أسس اقتصادية أو اقليمية بين مناطق ومجموعات الدولة، والتي ترتبط بمؤشرات معامل الأجنبي لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الخدمات بين الريف والحضر، وحصة العشرة الأوائل والأقل ثراء في المائة من الدخل، والحصول على الخدمات المتقدمة، وسكان الاحياء الفقيرة.	2.76	5040.	9	متوسط
6	تدهور الخدمات العامة: خدمات الشرطة والأمن معدلات الجريمة، توفير التعليم، معدلات الامية والتعليم، المياه والصرف الصحي، البنية الأساسية، جودة الرعاية الصحية، خدمات الاتصالات والهاتف والوصول إلى الانترنت، التوفير المستقر لمصادر الطاقة، الطرق وخطوط النقل.	3.69	1.921	4	مرتفع
7	تآكل شرعية الدولة: الفساد بأنواعه، فاعلية الحكومة، المشاركات السياسة، العمليات الانتخابية ونزاهتها وتواترها، الاقتصاد غير المشروع، الاتجار بالمخدرات، الاحتجاجات والمظاهرات وصراع القوى.	2.80	0.621	8	متوسط

ت	أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
8	تشرذم النخب وتناحره: زيادة انقسام النخب واشتداد الصراع بينها إلى سياسات المكاسب، ورفض التفاوض والتسوية، اعتماد سياسات التصعيد المتعلقة بمؤشرات صراعات القوى، الانقسان=مات والتنافس السياسي والتلاعب بالانتخابات.	3.35	0.746	7	متوسط
9	الأجهزة الأمنية: تحديات ضد احتكار الأجهزة الأمنية للاستخدام المشروع للقوة على أراضي الدولة، الصراعات الداخلية، انتشار الأسلحة الصغيرة، اعمال الشغب والاحتجاجات، الانفلات الأمني والعسكري، التمرد وانشطتها وانتشارها من المليشيات والمسلحين والتفجيرات والسجناء السياسيين والوفيات نتيجة النزاعات.	3.65	1.953	5	مرتفع
.	الدرجة الكلية	3.464	1.091	.	مرتفع

ملاحظة: التعليق على هذا الجدول وفق الرتبة ومستوي الأهمية من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط العام لأهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي من وجهة نظر أفراد العينة، قد بلغ (3.464) بانحراف معياري (1.091)، وهذا يمثل درجة تقدير متوسطة، فقد جاءت المرتبة الاولي الفقرة (1) والتي تنص على اللاجئين والنازحين: النزوح والنزوح الداخلي، ونسبة اللاجئين إلى السكان، مخيمات اللاجئين والنازحين، والامراض الناتجة عن النزوح واللجوء، والقدرة على استيعاب اللاجئين. بمتوسط حسابي (3.91) بانحراف معياري (0.946) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، تليها جاء في المرتبة الثانية الفقرة (3) والتي تنص على مظالم الجماعات: مؤشرات زيادة التوتر والعنف بين الجماعات، مما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويزيد من احتمال العنف المرتبط بمؤشرات التمييز، انعدام القوة، العنف الطائفي، والديني والاجتماعي. بمتوسط حسابي (3.80) بانحراف معياري (0.891) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفقرة (4) والتي تنص على هروب الكفاءات البشرية وتزيف العقول: مؤشرات انتقال الكفاءات والعناصر الأكثر قدرة بشكل يضعف رأس المال البشري للدولة، والتي تظهر من خلال المؤشرات: نسبة الهجرة إلى السكان وهجرة المتعلمين ورأس المال البشري. بمتوسط حسابي (3.71) بانحراف معياري (0.913) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد سجلت المرتبة الرابعة الفقرة (6) والتي تنص على تدهور الخدمات العامة: خدمات الشرطة والأمن معدلات الجريمة، توفير التعليم، معدلات الامية والتعليم، المياه والصرف الصحي، البنية الأساسية، جودة الرعاية الصحية، خدمات الاتصالات والهاتف والوصول إلى الانترنت، التوفير المستقر لمصادر الطاقة، الطرق وخطوط النقل.. بمتوسط حسابي (3.69) بانحراف معياري (1.921) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، بينما في المرتبة الخامسة الفقرة (9) والتي تنص على الأجهزة الأمنية: تحديات ضد احتكار الأجهزة الأمنية للاستخدام المشروع

للقوة على أراضي الدولة، الصراعات الداخلية، انتشار الأسلحة الصغيرة، اعمال الشغب والاحتجاجات، الانفلات الأمني والعسكري، التمرد وانشطتها وانتشارها من المليشيات والمسلحين والتفجيرات والسجناء السياسيين والوفيات نتيجة النزاعات. بمتوسط حسابي (3.65) بانحراف معياري (1.953) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذا وقد سجلت في المرتبة السادسة الفقرة (2) والتي تنص على الضغوطات الديمقرافية: المتمثلة في ندرة المياه، الكوارث الطبيعية. الامراض، سوء التغذية، تضخم الشباب، البطالة، تلوث البيئة، النمو السكاني. بمتوسط حسابي (3.51) بانحراف معياري (1.133) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة، بينما سجلت في المرتبة السابعة الفقرة (8) والتي تنص على تشرذم النخب وتناحره: زيادة انقسام النخب واشتداد الصراع بينها إلى سياسات المكاسب، ورفض التفاوض والتسوية، اعتماد سياسات التصعيد المتعلقة بمؤشرات صراعات القوى، الانقسان=مات والتنافس السياسي والتلاعب بالانتخابات. بمتوسط حسابي (3.35) بانحراف معياري (0.746) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة، كما سجلت في المرتبة الثامنة الفقرة (7) والتي تنص على تأكل شرعية الدولة: الفساد بأنواعه، فاعلية الحكومة، المشاركات السياسة، العمليات الانتخابية ونزاهتها وتواترها، الاقتصاد غير المشروع، الاتجار بالمخدرات، الاحتجاجات والمظاهرات وصراع القوى. بمتوسط حسابي (2.80) بانحراف معياري (0.621) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة، في حين سجلت في المرتبة التاسعة والأخيرة الفقرة (5) والتي تنص على التنمية الاقتصادية غير المتكافئة: الفروق في مخصصات التنمية على أسس اقتصادية أو اقليمية بين مناطق ومجموعات الدولة، والتي ترتبط بمؤشرات معامل الأجنبي لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الخدمات بين الريف والحضر، وحصة العشرة الأوائل والأقل ثراء في المائة من الدخل، والحصول على الخدمات المتقدمة، وسكان الاحياء الفقيرة. بمتوسط حسابي (2.76) بانحراف معياري (.5040) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة، هذه النتيجة تؤكد أن الأزمات والكوارث التي قد مرت بها كافة المدن الليبية كانت أساساً قد تمثلت في الأزمة السياسية والعسكرية المستمرة منذ عام 2011، والتي تميزت بالحروب الأهلية، التدخلات الخارجية، والانقسام السياسي. كما تضمنت هذه الأزمات ضعف الخدمات العامة، انتشار الفقر، انعدام الأمن، وظهور الجماعات المسلحة، كما أكدت على هذه النتيجة أيضاً دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، دراسة هزاع حسن عليمات، (2024): بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

4. مناقشة التساؤل الثالث: ما هو دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة، وهي في جدول (4):

تتمثل الأدوار الإيجابية للمجالس البلدية في قربها من المجتمع المحلي ومرونتها في اتخاذ القرارات، وقدرتها على الاستجابة السريعة وتوفير المعلومات والخدمات الأساسية أثناء الأزمات. أما الأدوار السلبية فتتمثل غالبًا في ضعف الموارد المالية، ونقص التدريب والتجهيزات، وعدم وجود خطط طوارئ فعالة، وعدم التنسيق الكافي مع الجهات المختصة.

أدوار إيجابية

-**الاستجابة السريعة:** بفضل مرونتها وسهولة الموافقات اللازمة، يمكن للبلديات الاستجابة بسرعة لبعض الأزمات.

-**التواصل الفعال:** تساعد العلاقات العامة في البلديات في نشر معلومات شفافة وفعالة للجمهور، مما يعزز الثقة.

-**التوعية والإرشاد:** يمكن للبلديات القيام بدور فعال في توعية المجتمع بأهمية السلامة العامة وسبل الوقاية من المخاطر من خلال الحملات والبرامج التدريبية.

-**توفير الخدمات الأساسية:** تتولى البلديات مسؤولية توفير خدمات أساسية كالمياه والنظافة والصرف الصحي، والتي تكون حيوية أثناء الكوارث.

أدوار سلبية وتحديات:

-**نقص الموارد المالية:** ضعف الميزانيات يؤدي إلى نقص في التجهيزات والمعدات اللازمة لمواجهة الأزمات.

-**ضعف التنسيق:** عدم وجود تعاون وتنسيق فعال بين البلديات والجهات الأخرى المعنية كالدفاع المدني والأمن.

-**نقص التدريب والتأهيل:** عدم وجود كوادر مؤهلة ومدربة على التعامل مع مختلف أنواع الكوارث.

-**ضعف خطط الطوارئ:** في كثير من الأحيان لا توجد خطط طوارئ مكتوبة ومُنفذة بشكل كافٍ أو لا تُراجع بانتظام.

-**نقص التكنولوجيا والمعدات:** الاعتماد على طرق تقليدية بدلاً من التقنيات الحديثة في رصد الأزمات وتوقعها.

-**التركيز على الاستجابة بدلًا من الوقاية:** الميل نحو الاستجابة للأزمات بعد وقوعها بدلًا من التركيز على إجراءات الوقاية التي تقلل من آثارها.

جدول (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة(N=54)

ت	دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث	أو افق		إلى حد ما		لا أو افق		المجموع	مستوي الأهمية
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	وضع الخطط المسبقة لإدارة الأزمات والكوارث	24	44.44%	11	20.37	19	35.19	54 100%	5
2	تدريب فرق الطوارئ	29	53.70	14	25.93	11	20.37	54 100%	3
3	ضمان استدامة البنية التحتية	17	31.48	16	27.78	21	38.89	54 100%	7
4	تنظيم عمليات الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية المختلفة	30	55.55	14	25.93	10	22.22	54 100%	2
5	التواصل مع المجتمع المحلي	31	57.41	15	27.78	8	14.81	54 100%	1
6	تأمين مراكز الإيواء	28	51.85	11	20.37	15	27.78	54 100%	4
7	إعادة التأهيل الإعمار	18	33.33	16	29.63	20	37.04	54 100%	6

ملاحظة: التعليق على هذا الجدول وفق التكرار والنسبة المئوية.

يتضح من الجدول (4) أن دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد تمثل في عدة أدوار رئيسية احتلت في المرتبة الأولي الفقرة (5) التي تنص على التواصل مع المجتمع المحلي. بنسبة مئوية بلغت. (57.41%) وهذا يدل على درجة إيجابية مرتفعة، وذلك يؤكد على قرب البلدية من كافة أفراد المجتمع بمؤسساته، تليها في المرتبة الثانية جاءت الفقرة (4) التي تنص على تنظيم عمليات الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية المختلفة. بنسبة مئوية بلغت (55.55%وهذا يدل على درجة إيجابية مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفقرة (3) التي تنص على تدريب فرق الطوارئ. بنسبة مئوية بلغت. (53.70%) وهذا يدل على درجة إيجابية مرتفعة، وقد سجلت المرتبة الرابعة الفقرة (6) التي تنص على تأمين مراكز الإيواء. بنسبة مئوية بلغت (51.85%) وهذا يدل على درجة إيجابية مرتفعة، بينما في المرتبة الخامسة الفقرة (1) والتي تنص على وضع الخطط المسبقة لإدارة الأزمات والكوارث. بنسبة مئوية بلغت (44.44%) وهذا يدل على درجة إيجابية متوسطة، هذا وقد سجلت في المرتبة السادسة الفقرة (7) والتي تنص على إعادة التأهيل الإعمار. بنسبة مئوية بلغت (33.33%) وهذا يدل على درجة إيجابية متوسطة، في حين سجلت في المرتبة السابعة والاخيرة الفقرة (3) التي تنص على ضمان استدامة البنية التحتية. بنسبة مئوية بلغت (31.48%) وهذا يدل على درجة إيجابية متوسطة، هذه النتيجة تؤكد عليها دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، دراسة هزاع حسن عليمات، (2024): بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

4. مناقشة التساؤل الرابع: ما الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة، وهي في جدول (5):

جدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة(N=54):

ت	الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	العمل على حل الازمة الليبية وتدارك تداعياتها والتركيز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: السياسة، الأمن، الاقتصاد.	3.76	0.920	6	مرتفع
2	تكوين فرق إدارة الأزمات: بحيث تشكيل فرق متخصصة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة أثناء الأزمات.	4.57	0.726	1	مرتفع
3	بناء الثقافة المؤسسية: وذلك بتعزيز ثقافة السلامة والوعي بالمخاطر بين الموظفين والجمهور.	3.75	1.008	7	مرتفع
4	استخدام التكنولوجيا: وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنذار المبكر ورصد المخاطر وتحليل البيانات.	3.81	0.893	5	مرتفع
5	معرفة كافة التفاصيل للعوامل المسببة للأزمة من خلال تحديد الاطارات المتعارضة والمنافع المحتملة، ومن ثم تقسيم أثر الأزمة لأجزاء متعددة قابلة للحل.	3.87	0.949	4	مرتفع
6	التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث المحتملة العديد من الأهداف من بينها تجنب المفاجأة المصاحبة للأزمة، وذلك بالمتابعة الدقيقة والدائمة لمصادر التهديد والمخاطر المحتمل حدوثها واكتشاف إشارات الإنذار المبكر الصادرة عنها واتخاذ القرارات اللازمة للتعامل معها في الوقت المناسب وبالفعالية المناسبة.	3.93	0.943	3	مرتفع
7	التنسيق والشراكات: التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية والجهات المعنية لضمان استجابة شامل.	4.05	0.924	2	مرتفع
.	الدرجة الكلية	3.962	0.908	.	مرتفع

ملاحظة: التعليق على هذا الجدول وفق الرتبة ومستوي الأهمية من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط العام الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد بلغ (3.962) بانحراف معياري (0.908)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت في المرتبة الأولي الفقرة (2) التي تنص على تكوين فرق إدارة الأزمات: بحيث تشكيل فرق متخصصة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة أثناء الأزمات.. بمتوسط حسابي (4.57) بانحراف معياري (0.726) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، تلها في المرتبة الثانية جاءت الفقرة (7) التي تنص على التنسيق والشراكات: التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية والجهات المعنية لضمان استجابة شامل. بمتوسط حسابي (4.05) بانحراف معياري (0.924) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفقرة (6) التي تنص على التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث المحتملة العديد من الأهداف من بينها تجنب المفاجأة المصاحبة للأزمة، وذلك بالمتابعة الدقيقة والدائمة لمصادر التهديد والمخاطر المحتمل حدوثها واكتشاف إشارات الإنذار المبكر الصادرة عنها واتخاذ القرارات اللازمة للتعامل معها في الوقت المناسب وبالفعالية المناسبة. بمتوسط حسابي (3.93) بانحراف معياري (0.943) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد سجلت المرتبة الرابعة الفقرة (5) التي تنص على معرفة كافة التفاصيل للعوامل المسببة للأزمة من خلال تحديد الاطارات المتعارضة والمنافع المحتملة، ومن

ثم تقسيم أثر الأزمة لأجزاء متعددة قابلة للحل. بمتوسط حسابي (3.87) بانحراف معياري (0.494) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، بينما في المرتبة الخامسة الفقرة (4) والتي تنص على استخدام التكنولوجيا: وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنذار المبكر ورصد المخاطر وتحليل البيانات. بمتوسط حسابي (3.81) بانحراف معياري (0.893) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذا وقد سجلت في المرتبة السادسة الفقرة (1) والتي تنص على العمل على حل الازمة الليبية وتدارك تداعياتها والتركيز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: السياسة، الأمن، الاقتصاد. بمتوسط حسابي (3.76) بانحراف معياري (0.920) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، في حين سجلت في المرتبة السابعة والاخيرة الفقرة (3) التي تنص على بناء الثقافة المؤسسية: وذلك بتعزيز ثقافة السلامة والوعي بالمخاطر بين الموظفين والجمهور. بمتوسط حسابي (3.75) بانحراف معياري (1.008) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذه النتيجة تؤكد عليها دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، دراسة هزاع حسن عليمات، (2024): بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

6. مناقشة التساؤل الخامس: أهم الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات أهم الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة، وهي في جدول (6):

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر لدي أفراد عينة الدراسة(N=54):

ت	الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	نقص الخبرة والتدريب: حيث يفتقر العديد من الإداريين في البلديات إلى الخبرة والمعرفة المتخصصة في إدارة الأزمات والكوارث مما يؤثر على قدراتهم على اتخاذ القرارات الفعالة.	4.07	0.918	2	مرتفع
2	ضعف البنية التحتية: قد لا تكون البنية التحتية للبلديات كافية لدعم جهود الاستجابة للكوارث، مثل نقص مراكز عمليات الطوارئ او المعدات اللازمة.	3.86	0.952	4	مرتفع
3	نقص التنسيق: قد تواجه البلديات صعوبة في التنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية بالاستجابة للكوارث مما يؤدي إلى ضعف الاستجابة الشاملة.	3.60	1.043	6	مرتفع
4	ضعف الموارد المالية: تعاني العديد من البلديات من ضغوطات مالية كبيرة تجعل من الصعب عليها تخصيص الموارد اللازمة للتدريب والتجهيز لمواجهة الكوارث.	4.10	0.922	1	مرتفع
5	تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية: يؤدي تغير المناخ إلى زيادة شدة وتكرار الكوارث الطبيعية، مثل العواصف والفيضانات وموجات الحر، مما يؤدي الضغط على البلديات للتعامل مع هذه التحديات المتنامية.	3.89	0.939	3	مرتفع
6	ضعف التخطيط والاستعداد: تفتقر العديد من البلديات إلى خطط طوارئ شاملة وفعالة، وتعتمد على خطط استجابة بسيطة غير كافية للتعامل مع الكوارث المتطورة.	3.61	1.047	5	مرتفع
.	الدرجة الكلية	3.857	1.041	.	مرتفع

يتضح من الجدول (7) أن المتوسط الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد بلغ (3.857) بانحراف معياري (1.041)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (4) التي تنص على ضعف الموارد المالية: تعاني العديد من البلديات من ضغوطات مالية كبيرة تجعل من الصعب عليها تخصيص الموارد اللازمة للتدريب والتجهيز لمواجهة الكوارث. بمتوسط حسابي (4.10) بانحراف معياري (0.922) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها في المرتبة الثانية الفقرة (1) التي تنص على نقص الخبرة والتدريب: حيث يفتقر العديد من الإداريين في البلديات إلى الخبرة والمعرفة المتخصصة في إدارة الأزمات والكوارث مما يؤثر على قدراتهم على اتخاذ القرارات الفعالة. بمتوسط حسابي (4.07) بانحراف معياري (0.918) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها في المرتبة الثالثة الفقرة (5) والتي تنص على تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية: يؤدي تغير المناخ إلى زيادة شدة وتكرار الكوارث الطبيعية، مثل العواصف والفيضانات وموجات الحر، مما يؤدي الضغط على البلديات للتعامل مع هذه التحديات المتنامية. بمتوسط حسابي (3.89) بانحراف معياري (0.939) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، بينما جاء في المرتبة الرابعة الفقرة (2) التي تنص على ضعف البنية التحتية: قد لا تكون البنية التحتية للبلديات كافية لدعم جهود الاستجابة للكوارث، مثل نقص مراكز عمليات الطوارئ او المعدات اللازمة. بمتوسط حسابي (3.86) بانحراف معياري (0.952) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، بينما جاء في المرتبة الخامسة الفقرة (6) إلى تنص على ضعف التخطيط والاستعداد: تفتقر العديد من البلديات إلى خطط طوارئ شاملة وفعالة، وتعتمد على خطط استجابة بسيطة غير كافية للتعامل مع الكوارث المتطورة. بمتوسط حسابي (3.61) بانحراف معياري (1.047) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذا وسجلت في المرتبة السادسة والأخيرة الفقرة (3) التي تنص على نقص التنسيق: قد تواجه البلديات صعوبة في التنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية بالاستجابة للكوارث مما يؤدي إلى ضعف الاستجابة الشاملة. بمتوسط حسابي (3.60) بانحراف معياري (1.043) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، هذه النتيجة تؤكد عليها دراسة طلال بن حسن بن سنوسي، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، دراسة هزاع حسن عليمات، (2024): بعنوان دور البلديات في إدارة الأزمات والكوارث.

7 . مناقشة التساؤل السادس: هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . سنوات الخبرة . المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج الفروق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات دلالة (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . سنوات الخبرة . المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، وهي في جدول (7):

جدول (7) يبين اختبار الفروق عند مستوى (0.05=&) لمتغيرات (النوع. العمر. الحالة الاجتماعية. سنوات الخبرة. المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، (54=N):

المتغير	الدرجة الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	«t» قيمة	مستوي الدلالة
النوع	ذكر	36	1.93	0.536	53	11.241	0.000
	انثي	18	1.34				
العمر	أقل من 30 سنة	19	1.76	0.685	53	12.671	0.000
	30 سنة. 40 سنة	24	1.85				
	ما فوق40 سنة	11	1.70				
المؤهل العلمي	متوسط	17	1.73	0.482	53	13.375	0.000
	عالي	37	1.91				
الحالة الاجتماعية	أعزب	21	1.81	0.746	53	11.735	0.000
	متزوج	33	1.96				
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	1.38	0.658	53	12.458	0.000
	من 10-5سنوات	31	1.98				
	أكثر من 10سنوات	10	1.72				

من خلال الجدول (7) يتضح أن من خلال اختبار (T) الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية. المؤهل العلمي. سنوات الخبرة) في أن:

1. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير النوع على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، لصالح الذكور حيث بلغت قيمة اختبار T= (11.241).

2. هناك فروق دالة احصائياً بين الدرجة الكُلية تُعزى لمتغير العمر على دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، لصالح فئة (30 سنة. 40 سنة) حيث بلغت قيمة اختبار T= (12.671).

3. هناك فروق دالة احصائياً بين الدرجة الكُلية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي على دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، لصالح فئة المؤهل العالي حيث بلغت قيمة اختبار T= (13.375).

4. أن هناك فروق ذات دلالة إحصائياً بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، لصالح فئة المتزوجين حيث بلغت قيمة اختبار T= (11.735).

5. أن هناك فروق ذات دلالة إحصائياً بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، لصالح أصحاب فئة (10-5سنوات) حيث بلغت قيمة اختبار T= (12.458).

ثانياً- نتائج الدراسة:

ويختص هذا الجزء من المبحث الثالث بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتمثلت في:

أن غالبية المبحوثين من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم إلى66.66%، وأن الفئة العمرية (30 سنة. 40 سنة) سجلت أعلى نسبة بين المبحوثين حيث بلغت 44.44%، وأن غالبية المبحوثين هم فئة حملة المؤهل العلمي

العالي بنسبة بلغت68.52%، وأن غالبية المبحوثين هم من أصحاب الخبرة (من 10-5سنوات) حيث بلغت57.41 %.

أن مفهوم إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة قدت مثل في أنها : علم وفن القضاء على جانب كبير من عدم التأكد والمخاطرة بما يتيح لإدارة المؤسسة إمكانية السيطرة والتحكم في مصير هذه المؤسسة وقدراتها، كما أنها فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الاحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليه، كما أنها عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المؤسسة او المنظمة او الشركة، وربحيتها أو بقاؤها في السوق، أيضاً بأنها إدارة المؤسسة أو المنظمة أو الشركة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة، وأخيراً أنها التخطيط من أجل الاستجابة لمواقف الأزمة بقصد احتواؤه والحد من الخطر الجسدي والعاطفي لهذا الموقف.

أن أهم الأزمات والكوارث التي قد مرت بها البلديات في المجتمع الليبي من وجهة نظر أفراد العينة، قد تمثلت في: اللاجئين والنازحين: النزوح والنزوح الداخلي، ونسبة اللاجئين إلى السكان، مخيمات اللاجئين والنازحين، والامراض الناتجة عن النزوح واللجوء، والقدرة على استيعاب اللاجئين. مظالم الجماعات: مؤشرات زيادة التوتر والعنف بين الجماعات، مما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويزيد من احتمال العنف المرتبط بمؤشرات التميز، انعدام القوة، العنف الطائفي، والديني والاجتماعي. هروب الكفاءات البشرية وتزيف العقول: مؤشرات انتقال الكفاءات والعناصر الأكثر قدرة بشكل يضعف رأس المال البشري للدولة، والتي تظهر من خلال المؤشرات: نسبة الهجرة إلى السكان وهجرة المتعلمين ورأس المال البشري. تدهور الخدمات العامة: خدمات الشرطة والأمن معدلات الجريمة، توفير التعليم، معدلات الامية والتعليم، المياه والصرف الصحي، البنية الأساسية، جودة الرعاية الصحية، خدمات الاتصالات والهاتف والوصول إلى الانترنت، التوفير المستقر لمصادر الطاقة، الطرق وخطوط النقل. الأجهزة الأمنية: تحديات ضد احتكار الأجهزة الأمنية للاستخدام المشروع للقوة على أراضي الدولة، الصراعات الداخلية، انتشار الأسلحة الصغيرة، اعمال الشغب والاحتجاجات، الانفلات الأمني والعسكري، التمرد وانشطتها وانتشارها من المليشيات والمسلحين والتفجيرات والسجناء السياسيين والوفيات نتيجة النزاعات. الضغوطات الديمقرافية: المتمثلة في ندرة المياه، الكوارث الطبيعية. الامراض، سوء التغذية، تضخم الشباب، البطالة، تلوث البيئة، النمو السكاني. تشرذم النخب وتناحره: زيادة انقسام النخب واشتداد الصراع بينها إلى سياسات المكاسب، ورفض التفاوض والتسوية، اعتماد سياسات التصعيد المتعلقة بمؤشرات صراعات القوى، الانقسان=مات والتنافس السياسي والتلاعب بالانتخابات. تآكل شرعية الدولة: الفساد بأنواعه، فاعلية الحكومة، المشاركات السياسة، العمليات الانتخابية ونزاهتها وتواترها، الاقتصاد غير المشروع، الاتجار بالمخدرات، الاحتجاجات والمظاهرات وصراع القوى. التنمية الاقتصادية غير المتكافئة: الفروق في مخصصات التنمية على أسس اقتصادية أو اقليمية بين مناطق ومجموعات الدولة، والتي ترتبط بمؤشرات معامل الأجنبي لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوزيع الخدمات بين الريف والحضر، وحصة العشرة الأوائل والأقل ثراء في المائة من الدخل، والحصول على الخدمات المتقدمة،

وسكان الاحياء الفقيرة.

أن الطرق والأساليب التي تتبعها البلدية في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد تمثلت في: تكوين فرق إدارة الأزمات: بحيث تشكيل فرق متخصصة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة أثناء الأزمات. التنسيق والشراكات: التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية والجهات المعنية لضمان استجابة شامل. التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث: المحتملة العديد من الأهداف من بينها تجنب المفاجأة المصاحبة للأزمة، وذلك بالمتابعة الدقيقة والدائمة لمصادر التهديد والمخاطر المحتمل حدوثها واكتشاف إشارات الإنذار المبكر الصادرة عنها واتخاذ القرارات اللازمة للتعامل معها في الوقت المناسب وبالفعالية المناسبة. معرفة كافة التفاصيل للعوامل المسببة للأزمة من خلال تحديد الاطارات المتعارضة والمنافع المحتملة، ومن ثم تقسيم أثر الأزمة لأجزاء متعددة قابلة للحل. استخدام التكنولوجيا: وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنذار المبكر ورصد المخاطر وتحليل البيانات. حل الازمة الليبية وتدارك تداعياتها والتركيز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: السياسة، الأمن، الاقتصاد. بناء الثقافة المؤسسية: وذلك بتعزيز ثقافة السلامة والوعي بالمخاطر بين الموظفين والجمهور.

أن الصعوبات التي تواجه البلديات في إدارة الأزمات والكوارث من وجهة نظر أفراد العينة، قد تمثلت في: ضعف الموارد المالية: تعاني العديد من البلديات من ضغوطات مالية كبيرة تجعل من الصعب عليها تخصيص الموارد اللازمة للتدريب والتجهيز لمواجهة الكوارث. نقص الخبرة والتدريب: حيث يفتقر العديد من الإداريين في البلديات إلى الخبرة والمعرفة المتخصصة في إدارة الأزمات والكوارث مما يؤثر على قدراتهم على اتخاذ القرارات الفعالة. تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية: يؤدي تغير المناخ إلى زيادة شدة وتكرار الكوارث الطبيعية، مثل العواصف والفيضانات وموجات الحر، مما يؤدي الضغط على البلديات للتعامل مع هذه التحديات المتنامية. ضعف البنية التحتية: قد لا تكون البنية التحتية للبلديات كافية لدعم جهود الاستجابة للكوارث، مثل نقص مراكز عمليات الطوارئ او المعدات اللازمة. ضعف التخطيط والاستعداد: تفتقر العديد من البلديات إلى خطط طوارئ شاملة وفعالة، وتعتمد على خطط استجابة بسيطة غير كافية للتعامل مع الكوارث المتطورة. نقص التنسيق: قد تواجه البلديات صعوبة في التنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية بالاستجابة للكوارث مما يؤدي إلى ضعف الاستجابة الشاملة.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع .العمر .الحالة الاجتماعية .سنوات الخبرة .المؤهل العلمي) على مقياس دور المجالس البلدية الليبية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

ثالثاً- توصيات الدراسة:

ويختص هذا الجزء من المبحث الثالث بعرض أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة وتمثلت في:

-. العمل على توفير الموارد المالية التي تُسهم في تخصيص الموارد اللازمة للتدريب والتجهيز لمواجهة الكوارث.

-. العمل على تكوين فرق إدارة الأزمات: بحيث تشكيل فرق متخصصة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة أثناء الأزمات.

- تشجيع على اعتماد التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث المحتملة، وذلك بالمتابعة الدقيقة والدائمة لمصادر التهديد والمخاطر المحتمل حدوثها واكتشاف إشارات الإنذار المبكر الصادرة عنها واتخاذ القرارات اللازمة للتعامل معها في الوقت المناسب وبالفعالية المناسبة.

-. العمل على معرفة كافة التفاصيل للعوامل المسببة للأزمة من خلال تحديد الاطارات المتعارضة والمنافع المحتملة، ومن ثم تقسيم أثر الأزمة لأجزاء متعددة قابلة للحل.

-. العمل على تكاثف الجهود المحلية والتعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية والجهات المعنية لضمان استجابة شامل لمواجهة الأزمات والكوارث.

-. العمل على توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنذار المبكر ورصد المخاطر وتحليل البيانات.

-. إجراء الدراسات والأبحاث حول موضوع إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

-. العمل على تدريب وتأهيل العاملين في إدارة الأزمات والكوارث لاكتساب الخبرة في هذا المجال.

المراجع

1.المساعيد، زيد فرحان منور، (2024): إدارة الازمات والكوارث في البلديات دور الإداريين وفعالية الاستجابة، مجلة المجتمع العربي للنشر والدراسات العلمية، الإصدار رقم (59)، 01. 07. 2024.

2.بن سنوسي، طلال بن حسن، (2025): بعنوان دور المؤسسات العسكرية في مواجهة الازمات والكوارث البيئية غير التقليدية، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد67، 2025.

3. جاد الله، محمود، (2010): إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع.

4.خليل، والي، فاطمة علي، طه محمد، (20203): إدارة الازمات في ظل جائحة كورونا: المجلس البلدي زليتن أنموذجا، كتاب الأعمال العلمية المحكمة، المؤتمر العلمي السنوي لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد (1)، 2023.

5.عليمات، هزاع حسن، (2024): مجلة المجتمع العربي للنشر والدراسات العلمية، الإصدار رقم (70)، 16. 09. 2024.

6.عمران، كامل، (2003): مسائل وإشكاليات تنمية المجتمع المحلي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، الجزائر، العدد5، ديسمبر، 2003.

7.نافع، سعيد عبده، (2017): استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث: بين العلمية والتقليدية، جامعة المجمعة، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، الرياض.